الباب الثاني

الحديث التحليلي، ومنهج نقد الحديث، و منهج معاني الحديث

المبحث الأول: الحديث التحليلي

إن درس حديث التحليلي في شموله لعدد من فون العلم، هو أشبه بما يعرف بالمساق التكاملي إذ يستخدم الطالب خبرته العلمية ومهارته البحثية ويستخضر ما تحصله طوال مسيرته الدراسية م معارف، كاالغة والبيان، والنحو، والصرف، وعلوم الحديث، والتخريج، والفقح، والسيرةو،الأدب والتاريخ، والقصص، ومعرفة البلدان، وإستنباط الأحكام الشريعة، واستخلاص الدروس والعبرة.

المنهج التحليلي :

1. **شرح بأيجاز ترجمة الباب المدرج تحتح الحديث، إن وجدت**
2. **ذكر المعنى الإجمالي للحديث**
3. **التخريج**

التتخريج لغة : أصله مأخوذ من مادة خرج، وهذا المادة في إستعمالاتها لغوية، تطلق على الإستنباط، فيقال مثلا استخراج المسألة الفلانية، او بين لها وجها صحيحا.

التخريج إصطلاحي : هو الـ[15] يث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، مع بيان مرتبته عند الحاجة[20].

الدلالةعلى الحديث فى مصادر فى مصدره الأصلية : المقصود: عز الحديث إلى مصادره الأصلية ، بمعنى أنك حينما تقول: هذا حديث أخرجه فلان، فأنت عزوت هذا الحديث للذي أخرجه، وبمعنى أخرج انت دللت من أراد معرفة من أخرج الحديث على المصدر الذي خرج فيه هذا الحديث فهما بمعنى واحد.

وحينما نقول (مصادره الأصلية) نجد ان مابعدها بين المراد منها. (مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده)، فإن لم تخرج الحديث تلك المصادر بالسند، فإنها لاتعتبر أصلية حين ذاك، لذالك نحن بحاجة إلى إرشاد إلى هذه المصادر الأصلية وأنوعها، واقسمها.

أ. انواع المصادر الحديثية

[20]. سعد بن عبدالله الحميد، *طرق التخريج الحديث*، (الرياض: دار العلوم السنة، 1420) ص: 5.

إما ان تكون كتبا تروي بالسند، او لاتروي بالسند. فإذ ذكر صاحب الكتاب حديثا، وذكر من أخبره به، وذكر الذي أخبرهذكر أيضا من الذي أخبره، وهكذا حتى يصل إلى منتهاه، هذا يسمى السند، ويقال: إن صاحب الكتاب يروي بسنده، ويعتبر كتابه ها مصدر أصليا.

ب. اقسام المصادر الأصلية، تنقسم مصادر الأصلية إلى قسمين

الأول: الكتب الحديثية التي ألفها مؤلفوها وذكروا فيها الأحاديث والآثار بأسانيدهم، عن طريق التلقي عن شيوخهم الذي تلقوا أيضا عن شيوخهم، وهكذا إلى ان يصلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم او مندونه ، كالكتب الستة: الصحيحين، وسنن أبي داود،، وجامع الترميذي، وسنن النسائي، وسنن إبن ماجه.

الثاني: كتب الفنون الأخرى، اي غير الحديثية، التي يروي فيها االمؤلفوها الأحديث، والآثر، والحكاياة، بأسانيدهم أيضا، عن طريق تلقي عن شيوخهم فمن فوقهم إلى منتهى، وهو إما ان يكو ن النبي صلى الله عليه وسلم او من دونه.

وهذا الفنون الأخرى نجد انها متعددة، فغلوم الإسلام، والعلوم الخادمة للكتاب ولسنة كثيرة، فمن هذه الفنون الأخرى : كتب التفسير، والفقه، والأصول.

كل هذه الكتب تغتبر فنن الأخرى، فلوأخذن مثلا كتب التفسير لو وجدنا أن ما ألف فيها، منه ما يعتبر من المصادر الأصلية، ومنها ما لا يعتبر كذالك.

فإذا نظرنا إلى تفسير عبد الرزاق، أو تفسير إبن جرير الطبري، أو تفسير ابن أبي حاتم، نجد أن هذه الكتب كلى ما يروي فيها يروي باالإسناد، فعبد الرزاق يبدأ في تفسير الآتية بذكر الآحاديث ولآثار عن شيوخه فمن فوقهم، الى ان يصل إلى منتهى، وهكاذ يصنع ابن جرير الطبري و ابن أبي حاتم، فهذاه الكتب تعتبر مصادر الأصلية، لأن الحديث والآثار التي تروي فيها تروي بالسند.

ج. فوائد تخريج الحديث.

الفوائد التي نجد من خلال التخريج كثيرة جدا بل هنا سنكتب ثلاتة الفوائدة فقط.

الفائدة الأولى:

لو أراد وحد منا ان يعرف الحكم على الحديث معين أصحيح هو أم ضعيف.

يحكم انه لايجوز للمسلم أن يتعبد الله بحديث ضعيف، أو على الأقل بحديث لايعرف صحة فلا بد أن يأتقد من صحة ليعمل به، أو يتوقف.

ولقد بين ذالك الإمام مسلم وابن حبان مي مقدتي صحيحما، فإن هما رحمهما الله تعالى أشار إلى سبب تأليف هذين الكتابين، وهو وجود طائفة من الناس لايميزون بينالغث والسمين، وبينا لصحيح والسقيم، فيأخذون الموضوعاة والمكذوبات ويعملون بها، ووجدا طائفة من اهل العلم يروون الأحاديث المكذوبة و الموضوعة والمناكير، وكأن رسول الله قد قالها حقا وصدقا.

وحتى نستطيع معرفة صحيح الحديث من سقيمة فلابد لنا من وجد السند، الذي يمكن من خلاله أن نعرف هذا الحديث صحيح أم غير صحيح.

لكن قد يحكم أحيانا على حديث من الأحاديث أنه ضعيف، بسبب وجود راو مضعف في ذالك السند، فهذالحكم يعتبر حكما متعجلا متسرعا، ويكون الحديث في حقيقة صحيحا،حيث إنه لم يرد من تلك الطريق فقط، بل ورد من طرق الأخرى.

و إما ان تكون تلك الطريقة بعضها صحيحة لذاتها- اي بمفرادها -فيصح الحديث التحاق بها، وإما ان تكون تلك الطريقة فيما شيئ من الضعف، لكن إذا ماضت هذه الطريقة بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وانجبر ضعفه، وأبصبح إما حسنا لغيره، او صحيح لغيره، بمجموع تلك الطريقة بحسب كثرتها وقوتها

لكن لانستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتواسع فيه، فهذا ثمرة من ثمار التخريج.

الفائدة الثانية :

سبب آخر عكس ما سبق تماما، حيث إنه قد يوجد حديث صحيح سنده ولكنه في حقيقة الأمر يعتبر حديثا ضعيفا.

إذا ما جمعت طرق الحديث بينت العلل الموجودة في بعض تلك الطرق, فاالسند قد يكون رجاله كلهم ثقات، وقد يكون متصلا، ولكن بعض الثقات قد يخطئ ويروي هذا الحديث أنه موصول إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ولكن إذا جمعت طرق الحديث الأخرى وجدت أن ذالك الراوي قد خالفه باقي الرواة للآخرين في طرق الأخرى، وهم ثقات و أكثر عدد منه. فيجعلو ان هذالحديث مرسلا، فيكون حديثا ضعيفا.

وينبغي للمشتغل بعلم الحديث ألا يقف على إسناد واحد ويحكم من خلاله على أن هذا الحديث صحيح، بل لابد ان يجمع طرق الحديث إذا لعله يكون في بعضها علة قادحة ولم يتنبه لها، وهذا كثير في كتب الحديث.

الفائدة الثالث:

أننا نجد أحيانا حديثا من الأحاديث فيه راو موصوف بالتدليس، أو يسقط أحيانا بعض رجال الإسناد عمدا ويخفى العيب في ذالك الإسناد، فقط يسقط رجال مجروحا من الإسناد ويجعل الإسناد فيما بينه وبين شيخه، أو بين شيخه فمن فوقه- كان إسناد صحيح.

وموقف العلماء مع هذا الراوي الذي عرف عن تدليس : أنه إذا روي حديثا بصيغة العنعنة غير مصرح بسماعه له من شيخه، مثلا: فلا يقول حدثنى، أو أخبرنى، أو سمعت، أو نحو هذ العبارات التى تفيد أخذه مباشرة لهذا الحديث من ذالك الشخ، بل إستعمل صيغة موهمة، كأن يقول عن فلان أو قال فلان.

هذا الصيغ الموهمة إذا صدرت عن شخص معروف بالتدليس عند علماء الحديث، توقفوا عن رواية ذالك الحديث عن تحصيصه حتى يتبين تصريحة بالسماع عدا بعض الرواة الذين قبلت عنعنتهم في الأعم الأغلب، وليس هذا موضع التفصيل فيهم.

فقد نجد رواية من الروايات، وفيها يقول ذالك المدلس، عن، قال، أو نحو تلك العبارات، فنتوقف عن قبول ذالك الحديث، وربما حكمن عليه بالضعف لأجل تلك عنعنة، لكن إذا توسعنا فى التخريج وجمع الطرق وحصرنا ها، فقد نجد بعض الكتب تورد

ذالك الحديث وفيه تصريح ذالك الراوي المدلس بالسماع، وهذا شيئ لم يتحصل لنا إلا من خلال التوسع في التخريج، ولولا ذالك لما إستطعن أن نعرف على أن هذا المدلس قد صرح بالتحديث.

الفائدة الرابع:

حالة الإختلاط: بعض الرواة ينقسم حياته إلى قسمين: قسم حديثه قيها صحيح، وقسم حديث فيها ضعيق، وهو الراوي الذي يقال عنه إنه اختلط، أي تغيرت حافظته بمؤثر من المؤثرات[21].

وهناك فواعد أخرى للتخريج،

أ. معرفة الراوي بإسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه

ب. معرفة الإتصال سند

ج. معرفة شيوخ راوي وتلاميذه

د. معرفة اسم المبهم الذي قد يقع في السند اوالمتن

ه. معرفة الأقران الراوي[22]

[21]. نفس المراجع: 16 – 19.

وغير ذالك م الفوائد، وعلى الطلب ان يأخذ هذه الفوائد بعين الإعتبار.

د. طرق التخريج

طرق التخريج تكون بواسطة معرفة السند، أو بواصطة معرفة المتن أو بهما، ولكن الآخير قليلا جدا.

4. معرفة إيجاز رجال السند، وفيه نحتاج إلى معرفة علم الجرح و التعديل

الجرح لغة : مصدر من جرح - يجرح

الجرح إصطلاحي : هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته او ضعفها وردها، والتجريح وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف رواية اوادم قبولها.

العدل لغة : ماقام في نفوس انه مستقيم

العدل إصطلاحي : من لم يظهر في أمر دينه ومروئته ما يخل بهما، فيقبل لذالك خبره وشهادته إذا توافرت فيه بقية الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء،

---

[22]. همزة عبدالله المليباري و سلطان العكايلة، كيف ندرس علم تخريج الحديث، (عمان: دار الرازي، 1419) ص: 29 – 30.

والتعديل : وصف راوي بصفات تزكيه فتظهر عدلته وتقبل خبره، وعلى هذا فعلم الجرح و التعديل: هو علم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها.[23]

أ. شروط الجرح والمعدل

أ. يشترط فى الجرح والمعدل: العلم والتقوى، والورع والصدق، لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكما على غيره بالجرح والتعديل، وهو مازال مفتقرا لإثبات عدالته.

ب. ان يكون عالما بأسباب الجرح و التعديل

قال الحافظ إبن حاجر : وتقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار.

ج. ان يكون عالما بتصاريف كلام العربي، لايضغ اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظا هو غير جارح.[24]

---

[23]. عجج الخطيب، *أصول الحديث*، (بيروت: دار الفكر، 1429) ص: 168.

[24]. نورالدين عة، *منهج النقد في علوم الحديثة*، (بيروت، دارالفكر، 1997). ص: 92-94.

ب. خصال لاتشترط فى الجرح و المعدل

لايشترط كون الجرح او المعدل ذكرا أو حرا و بل المعتمد أنه تقبل تزكية كل عدل وجرحه ذكرا كان أو أنثى، حرا كان او عبدا.

قيل لايقل الجرح ولا التعديل إلا بقول رجلين كما فى الشهادة. لكن الأكثرين على الإكتفاء في الجرح الراوي وتعديله بالواحد. إذا استوفى شروط جرح و المعدل. كما نقله الآمدي و ابن الحاجب وغيرهما. وهذا كما قال ابن صلاح (هو الصحيح الذي إختاره الخاطيب وغيره انه يثبت بواحد، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، بخلاف الشهادة).

ج. اداب الجرح و لتعديل

أ. الاعتدال في لتكية، فلا يرفع الراوي عن مرتبت ولا ينزل عنها. كما يقع لكثير من الناس في عصرنا

ب. لايجوز الجرح بما فوق الحاجة، لأن الجرح شرع للضرورة، ولضرورة تقدر بقدرها.

ج. لايجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد، لأن في ذالك إجحاف بحق الراوي وقد عاب المحدثون من يفعل ذالك.

د. لايجوز جرح من لايحتاج الى جرحه، لأن الجرح شرع للضرورة، فما لم توجد الضرورة اليه لايجوز الحوض فيه. ووقد شدد العلماء النكير على من فعل ذالك ونبهوا على خطئه، ولكن لم يجد نفعا – ويا للأسف – مع بعض الغلاة من المنتسبين إلى العلم في هذا لعصر، فقط ظنوا أ، مجابهة مخالفيهم بالطعن والقذف دليل على وفرة العلم وقوةالفهم حتى صار (من عادتهم الخبيثة : انهم كلما ناظرو احدا من لأفضل في مسألة من المسائل توجهوا ألى جرحه

د. شروط قبول الجرح و لتعديل

أ. ان يصدر الجرح و التعديل ممن استوفى شروط الجرح و المعدل

ب. لايقبل الجرح إلا مفسرا أو مبين السبب، أما التغديل لا يشترط تفسيره، هذا الذي عليه جمهور العلماء.

قال إبن صلاح: التعيل مقبول من غير ذكر السببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة بصعب ذكرها، فإن ذالك يحوج

المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا، و كذا، فيعدد جميع مايفسق بفعله أ، بتركه وذالك شاق جدا.

وأما الجرح فلا يق بل غلا مفسرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لايجرح.

ج. يقبل الجرح المجمل غير المفسر

في حق من خلا من تعديل على ما إختاره الحافظ انب حاجر في شرح النخبة، حيث قال: (فإن خلا مجروح على التعديل، قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب، إّذا صدر عن عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه التعديل كأنه في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله)

د. أن يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله[25].

ه. الفاظ المشتمل فى الجرح والتعديل

الفاظ الجرح

أ. لين الحديث

[25] نفس المراجع: 96- 100.

ب. ليس بالقوي

ج. متروك الحديث

د. ذاهب الحديث

ه. كذب أو وضع

الفلظ التعديل

أ. ثقت أو متقن

ب. يحتج بحديثهم بلا خلاف

ج. صالح الحديث

د. صدوق

ه. لابأس به

و. شيخ[26]

و. تعارض الجرخ والتعديل

إذا تعارض الجرح ولتعديل في راو واحد بأن ورد فيه الجرح والتعديل، ففيه أقوال ذكرها العلماء

[26] النسائي و الخطيب البغدادي، (نفس المراجع: 13).

الصحيح الذي نقله الخاطب البغدادي عن جمهور العلماء وصححه ابن صلاح وغيرهما من المحدثين وجماعة من الأصوليين ان الجرخ مقدم على التعيل ولو كان معدلون أكثر لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل.

لكن هذا القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، فقدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، ويمكننا ان نكول ان القاعدة مقيدة بالشروط الآتية :

أ. ان يكون الجرح مفسر، مستوفيا لسائر الشروط لما مر معك سابقا

ب. ان لايكون الجرح متعصبا على المجروح او متعنتا في جرحه

ج. ان لايبن المعدل ان الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بديل الصحيح، مثل ثابت بن عجلان الأصاري: قال العقيلي: (لايتابع على حديثه) وتعقب ذلك أبو الحسان بن القطان بأن ذالك لايضره الا كثرت منه رواية المناكر ومخالفة الثقات وأقر ذلك الحافظ ابن حاجر فقال: (وهو كما قال)

وهو يدل على ان إتخاف ملاحظ النقاد يؤدي إلى إختلافهم في الجرح و التعديل، لذالك قال الذهبي وهومن أهلى الإستقراء التام في نقد

الرجال: (لم يجمع إثنان منعلمء هذا الشأن قط على توثقي ضعيف ولا على تضعيف ثقة) أي لأن الثقة إذأ ضعف يكون ذالك بالنظر لسبب غير قادح. ولضعيف إذا وثق يكون توثيقه من الأخذ بجرد الظاهر.

فاعرف هذه القيود التي ذكرناها لقاعدة تقديم الجرح، فقد زل قدم كثيرة من الباحثين لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهما منهم أن الجرح مطلقا اي جرح كان. مقدم على التعديل مطلقا أي تعديل كان من أي معدل كان في لشأن أي راو كان فوقعوا بسبب ذالك في الخطء.

ز. كتب الجرح والتعديل

أ. طبقات ابن سعد، الزهري البصري (230) ويقع في 15 مجلدو وقد اختصر السيوطي (911) تحت عنوان (إيجاز الوعد المنقى من كتاب إبن سعد)

ب. توارخ ثلاثة فيها تعديل والتجريخ، للبخاري

ج. علي ابن المديني، تاريخ يقع في عشرة أجراء

د. إبن حبان، كتاب في أوهام أصحاب التواريخ

ه. المعاد بن كثير، كتاب التكميل، في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهل[27]

5. إبراز أهم المعاني التي تناولها الحديث. لنتسع أبرز أهم المعاني نطلب إلى إعتبار الحديث

الإعتبار هو ان يأتي المحدث إلى حديث من الأحاديث التي رواها بعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الروات، وذالك بسبر طرق الحديث حتى يعرف هل شاركه غيره في رواية هذ الحديث الذي ظن انه فرد أم لا[28].

فل إعتبار إذ هيئة بتوصل بها إلى معرفة المتابعات والشواهد، وليس لإعتبار قسيما للمتابع والشاهد.

وقال الحافظ فى النخبة وشرحها: وأعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد ولأجزاء لذالك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هو له متابع أم لا هو الإعتبار. فإنلم يكن له متابع ولا شاهد فهو الفرد.

---

[27] صبح الصالح، *علوم الحدييث ومصطلاحه*، (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص: 109 – 110.

[28] محمد محفوظ بن عبدالله الترموسي، *منهج ذوى النظري*، (جاكرتا: الجمهور الأندونسية، 1429) ص: 220.

ولذا نرى الدارقطني وغيره يقولون في بعض الضعفاء: (يصلح ال (يصلح إعتبار) او (لايصلح ان يعتبر به) والمراد بالذي يعتبر به هو ماكان حديثه يقبل الجبر من الضعيف إلى الحسن لغيره، والمراد بالذي لا يعتبر به هو ما لايقبل حديثه الجب.

والذي يقبل الجبر ويعتبر به هو ماكان ضعفه ناشأ بسبب من الأسباب. ثلاثة الآتية:

أ. جهالة حال الراوي، بسبب الستر فلا يعرف بعدالة او تجريح او إستوى فيه الأمران بشرط ان يكون بعيدا عن الغفلة وكثرة الخطاء حتى لايقوى الضعف.

ب. ضعف حفظ البراوى بشرط ان يكون عدلا سوء كان ضعف حفظه ناشأ من سوء الحفظ أو الغلط من الإختلاط إذا حدث بعد الإختلاط.

ج. عدم الإتصال كا لإرسال بشرط ان يرسله أمام حافظ وان يكون الإسناد خاليا من متهم بالكذب او بالفسق[29].

فالضعيف بسب من هذا لأسباب يكون صالح للإعتبار به ويصح أن يجبر غير هو وان يجبره غيره الذي يصلح للإعتبار بشرط الخلو من الشذوذ والنكارت.

---

[29] أحمد عمر هاشم، *قواعد أصول الحديث*، (بيروت: دارالفكر، 1998).

وأما الضعف الذي ينشأ الفسق الراوي او إتهامه بالكذب او كون الحديث شاذا فهو لايصلح للإعتبار، ولايزول ضعفه.

6. معنى مفردات الحديث الغوية

7. سبب الورود

8. شرح الحديث

9. الدرس المستفاد، يعني : إستختلاص الفوائد، والدروس، والعبار التي يمكن إستنباطها من الحديث[30]

المبحث الثاني : منهج النقد الحديث

1. منهج نقد السند

السند فى اللغة : ما إرتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السحف، والجمع : أسناد، وكل شيء أسده إلى شيء فهو مسنَد، ويقال : أسند في الجبل إذا ما صعِده. ويقال فلان سند أي معتمد.

[30] أبو لباب الطاهرين، *محاضرات في الحديث التحليلي*، (بيروت: دارالغرب الإسلامي، 1425 هـ)، 7-8.

والسند في الإصطلاح : هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سندا، إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه[31].

فقال البدر بن جماعة والطيبي : هو الإخبار عن طريق المتن.[32]

وظهر هذا العلم منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة. الإمام الشافعى، والبخارى، ومسلم، وغيرهم قد فعل هذا المنهج فى أحادثهم وروايتهم. وتم العلماء بعدهم بهذا العلم إلى رموز قواعد صحيح الحديث، وهذه القواعد أستعمل إلى اليوم[33].

أ. منهج صحة الحديث

الحديث إما مقبول و الصحيح ,والصحيح ,وما مردود فهو الضغيف. هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى تتفاوت صحة وضغفا بتفاوة احوال الرواية واحوال متون الأحاديث. لكن المحدثين اصطلحوا تقسيم ثلاثين للحديث آثروه على التقسيم الثناء السابق. فاصبح الحديث اليخرج عن أحد هذ

---

[31] محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علومه و مصطلحه*، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦)، ٢٢.

[32] صلاح محمد محمد عويضي، *تقريب التدريب*، (بيروت: دارالكتب العلمية، 1409)، 8.

[33] شهودي اسماعيل، ***Metodologi Penelitian Hadis Nabi***، (جاكرتا : بولان بنتانج، ١٤١٢هـ)، ٦٤-٦٣.

الأقسام الرئيسية: فهو إما صحيح، إما حسن، وإما ضعيف. اما فى هذا لبحس سنب منهج الحديث صحيح فقد. لم توجد فى البحس منحج الحديث حسن او ضعيف.

الحديث الصحيح هو : الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل، الضابط، عن عدل الضابظ، حتى ينتحى الى رسول الله أو منتهاه من الصحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذا ولا معللا.

وفي هذا التعريف نفصل شروط صحة الحديث الى :

أ. " إتصال السند "

ب. لايكون " شاذا

ج. لا يكون " معللا "

د. بنقل " عدل "

ه. " ضابط "

شرح إصطلاح :

أ. إتصال السند : بأن سلم من سقوط فيه، بحيث ما يكون كل من رواته سمع ذالك المروي من شيخه

ب. لايكون " شاذا " وهو مارواه الثقة مخالفا رواية الثقات.

ج. لا يكون " معللا " وهو الذي اكتشفت فيه علة خفية تقدح في صحته[34].

د. بنقل " عدل " والمراد باالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى، وهو إجتناب الأعمال السيئة، من الشرك ا، فسق، اوبدعة، يقتدر بها على إجتناب غير

ه. " ضابط " لما ينقله ضبط صدر بأن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من اختضاره متى شاء، وضبط كتاب بان يصونه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى ان يؤدي منه.

2. منهج نقد المتن

المتن في اللغة هو ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان، ومتن كل شيئ ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتن القوس تمتينا شدها بالعصب[35].

وأما المتن في الإصطلاح فهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه ولعله سمي بذلك لأنه الظاهر والمطلوب، والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة[36].

---

[34] صبح صالح، *علوم الحديث ومصطلاحه*، (بيروت: دار العلم للملايين، 1977) ص: 145-146

[35] إبن المنظور، *لسان العرب*، (مصر : دار المصرية، مجهول السنة).

[36] محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علومه ومصطلحه*، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦م)، ٢٢.

وكما ذكر من قبل، أن للحديث قواعد في السند المقصود بها معرفة التصحيح والتضعيف. وكذلك المتن، له قواعد وظوابط للتمييز بين المتن الصحيح فتقبل والمتن الضعيف فَتُرد.

اختلف المحدثون في تحديد مقاييس نقد متن الحديث، منهم الخطيب البغدادي فقال في " باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لايقبل" ان الخبر المنسوب الى النبي مردود اذا نفي الحكم العقلي، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به[37]، و الإمام ابن الجوزي الذي قدم مقياسين، الأول أن لا يكون الحديث متعارضا بالعقل السليم والتعاليم الدينية. فإذا وجد حيث يتعارض معهما فهو مردود[38].

والمقاييس الرائسية لنقد المتن عند طاهر الجوابي هي:

أ. عرض الحديث على القرآن الكريم

ب. مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض

ج. عرضه على الوقائع والمعلومات التاريخية

---

[37] الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ٣٧١.

[38] أبو الفجر عبد الرحمن بن علي الجوزي، *كتاب الموضوعات*، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣. ج ١)، ١٠٦.

د. عرضه على المسلمات العقلية [39].

هذا تميل عرض الحديث على القرآن الكريم لنأخذ فيه عبارة العام عن درسة نفد المتن،

مثال على هذا ما رواه مسليم في صحيحه، عن أبي إسحاق السبيعي قال كنت مع الأسود بن يزيد جالس فى المسجد الأعظم ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس، وقد طلقها زوجها ثلاثا، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكى ولا نفقة. تم أخذ الأسود كاف من حصي فحسبه فقال: ويلك تحدث بمثل هذا...؟ قال عمر لانترك كتاب ربنا وسنة النبينا لقول إمرأة لاندري حفظت أم نسيت لها السكنى و النفقة ، قال الله تعلى:

لاتخرجو هن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (الطلاق : 1)

وعلى هذا فنقد المتن، يعني عرض نص الرواية على القرأن الكريم[40].

المبحث الثالث: منهج معاني الحديث

---

[39] محمد طاهر الجوابي، *جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف*، (مجهول المكان: مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله، ١٩٨٦)، ٤٥٦.

[40]. النساءي والخطيب البغدادي، *مجموعة الرسائل*، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 ه)، 11.

هناك مناهج كثيرة عند المحدثين لهذا العلم، منها ما كتب يوسف القرضاوي، أنه ذكر ثمانية مناهج وهي :

أ. فهم السنة في ضوء القرآن الكريم.

ب. جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.

ج. الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث.

د. فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابستها ومقاصدها.

ه. التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت الحديث.

و. التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث.

ز. التفريق والغيب والشهادة.

ح. التأكيد من مدلولات ألفاظ الحديث[41].

وذكر شهودي إسماعيل ثلاث مناهج في كتابه "

أ. بحث المتن بنظر درجة السند.

ب. بحث المتن من حيث أنواع الألفاظ من الرواية الأخري.

ج. بحث المتن من حيث المعني.

[41] يوسف القرضاوي، *كيف نتعامل مع السنة النبوية*، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨م)، ١١١.

من تلك المناهج السابقة، ظهرت الخطوات لفهم الحديث فهما عميقا، وهي :

1. بحث صحة الحديث، ويشتمل فيه :درجة الحديث من حيث السند والمتن بقواعد من علماء الجارحين والمعدلين.
2. بحث معاني الحديث، وهي :

أ. بحث الحديث من حيث التاريخ.

ب. بحث الحديث من حيث اللغة.

ج. بحث الحديث بطريقة الموضوعى.

د. بحث الحديث من حيث المعني.